العنوان:	جوانب من تاريخ المغرب الإقتصادى فى القرن 18 النتائج الإقتصادية لسياسة سيدى محمد بن عبدالله (1757 - 1790)
المصدر:	البحث العلمي
الناشر:	جامعة محمد الخامس - المعهد الجامعي للبحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	بوكبوط، محمد
المجلد/العدد:	ع41
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1993
الصفحات:	57 - 78
رقم MD:	575735
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	تاريخ المغرب الحديث ، عهد السلطان سيدى محمد بن عبدالله ، نتائج سياسة سيدى محمد بن عبدالله
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/575735

جوانب من تاريخ المغرب الإقتصادي في القرن 18 النتائج الإقتصادية لسياسة سيدي محمد بن عبد الله (1790 - 1757)

ذ. بوكبوط محمد*

يتفق كل الدارسين على أن عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله شكل فترة متميزة في تاريخ المغرب الحديث، لكون البلاد شهدت خلاله هدوءا واستقرارا بعد ثلاثين سنة من الحرب الاهلية الطاحنة التي اعقبت وفاة جده المولى اسماعيل.

كما تجمع كل الدراسات على أن ميزة هذا العهد هي الانفتاح على الخارج سياسيا واقتصاديا، ذلك الانفتاح التي ترجم في توقيع المخزن العديد من المعاهدات والاتفاقيات مع القوى الأوربية المختلفة، والتي شكلت الاطار القانوني للامتيازات والتسهيلات التي منحها السلطان لتجارها، مما مكن هؤلاء التجار من ارتياد موانئ المغرب بكثافة، والتوغل الى اعماقه. ولاشك؛ أن فتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام التجارة الأوربية أسفر عن عدة نتائج، سنحاول في هذا المقام الوقوف على بعضها في المجال الاقتصادي، مساهمة في تجلية جوانب قلما تثيرها أغلب الدراسات، رغم خطورة تأثيرها على المسار التاريخي للمغرب، بحيث إن الحركة الاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال هذا العهد كانت لها آثار آنية ظهرت في عهد السلطان سيدي محمد، وأخرى ستبدو بجلاء في العهود اللاحقة كما سيتضح.

1- ازدهار التجارة الخارجية:

يقتضي تناول هذا الجانب وضعه في إطاره العام، بالإشارة إلى أن التبادل التجاري الذي عرفه المغرب في هذه الفترة كان يتم بين نمطين اقتصاديين مختلفين ومتفاوتين من حيث القوة والدينامية بشكل كبير.

(*) أستاذ بكلية الأداب - تطوان

المقالة مأخوذة من رسالة تقدم بها الكاتب لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، نوقشت بكلية الآداب بفاس سنة 1987.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار هذه الحقيقة، ستتضح الملامح العامة للنتائج التي تمخضت عنها العملية كلها، خاصة وأن تقنيات التبادل التي كانت قائمة بالمغرب صيغت خلال قرون طويلة من التعامل التجاري مع السودان الغربي في إطار تبادل غير متكافئ لصالح المغرب[1] .

أما خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فكان التبادل التجاري يتم أيضا في إطار غير متكافئ[2]، لكن ليس في صالح المغرب هذه المرة، بل لفائدة شركاء يختلفون كل الاختلاف عن سكان افريقيا الغربية، فالاوربيون كانوا في هذه الفترة يعيشون أوج الرأسمالية التجارية التي مكنتهم فيها ثلاثة قرون من التبادل التجاري الموسع على صعيد الكرة الأرضية. مكتسبين بذلك خبرات كبيرة في هذا الميدان، ومسلحين بتقنيات ووسائل تجعلهم مؤهلين سلفا للاستحواذ على الفائدة في معاملاتهم مع الشعوب الأخرى[3].

ان أول ملاحظة يخرج بها الدارس لأوضاع المغرب الاقتصادية في عهد سيدي محمد ابن عبد الله هي الازدهار النسبي للتجارة مع أوربا، إذ «كثرت في أيامه الأموال وربح كل تاجر في تجارته» [4] «وأطلق لهم (للنصارى) في بلاد المغرب يشترون ما أرادوا»[5].

وبفضل التدابير التي اتخذها السلطان وتوجهاته السياسية، فإنه جعل الدول الأوربية تشعر بالثقة، الشيء الذي جعلها «تضاعف في البداية عدد المؤسسات التجارية على الساحل المغربي» [6]ومن الامثلة الدالة على ذلك أن مؤسسة فرنسية واحدة كانت تعمل في آسفي سنة 1767م[7]، وفي بداية سنة 1776م، بلغ عدد الدور التجارية الفرنسية إحدى عشر دارا موزعة على ثلاثة موانئ خمسة منها بالصويرة، وخمسة بسلا، والباقية في العرائش[8].

ويشير القنصل الفرنسي لويس شينيي L.Chénier إلى أن موانئ أكادير والرباط وتطوان تحتضن بدورها العديد من الدور التجارية الأوربية [9]، خاصة منها الانجليزية التي بلغ عددها أربعة (10). ويستفاد من تقارير هذا القنصل أن المؤسسات التجارية الأوربية دخلت في تنافس كبير فيما بينها للاستحواذ على التجارة مع المغرب، مما عمل على كثافة التبادل، ففي تقرير عن

(1) سمير أمين، التطور اللامتكافيء، دراسة في التشكيلات، الاجتماعية الرأسمالية المحيطية. ترجمة برهان. غليون بيروت، 1974، ص. 29.

(2) M. Salahdine, **Maroc tribus, makhzen et colons**, Essai d'histoire économique et sociale, Paris, 1986,P. 34

(3) P. Vilar,**Or et monnaie dans l'histoire**, Rennes, 1975, P. 241.

(4) ابن حمدون الفاسي، الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن، ج1، مخطوط خ ح رقم 1920 ص. 13.

((5) الضعيف، محمد بن عبد السلام، تاريخ الضعيف، تحقيق أحمد العماري، الرباط، 1986، ص 173.

(6) Louis Chénier , **Recherches historiques sur les maures et histoire de l'empire de Maroc** Vol III. Pari, 1787, P 469

(7) I bid.

(8) Pierre Grillon,**Un chargé d'affaires au Maroc le correspondance du consul louis Chénier** 1767 -1782, vol I. Paris, 1970, P. 394.

(9) L. Chénier , op . cit . p . 469...

(10) P. Grillon, op . cit . p. 505...

حالة التجارة الفرنسية بالمغرب سنة 1776م، لاحظ شينيي أن من الاسباب الكامنة وراء انخفاض قيمة تجارة بلاده مع المغرب «منافسة الاجانب لنا، إلى جانب المنافسة القائمة فيما بيننا (يقصد الفرنسيين). والتي تعزى لسهولة تزايد عدد مؤسساتنا في البلاد . . . بحيث نتوفر على ضعف عدد المؤسسات اللازم لاستغلال تجارتنا» [1].

وبإلقاء الضوء على قيمة تجارة بعض الدول مع المغرب وعلى بنية المبادلات، نقف على أهمية وكثافة التبادل الذي شهدته الموانىء المغربية في هذه الفترة:

ففيما يتعلق بفرنسا، تزودنا مراسلات قنصلها بمعلومات دقيقة عن حجم المبادلات وتطورها، إذ ورد في رسالته المؤرخة بـ20 ماي 1771م أن الصادرات الفرنسية إلى المغرب سنة 1767، وهي السنة التي انعقد فيها السلم بين البلدين بلغت قيمتها ثلاثمائة وثماناوأربعين ألف جنيه، لتعرف ارتفاعا في السنوات التالية [2]، في نفس الوقت عرفت قيمة المواد المصدرة من المغرب في اتجاه فرنسا ارتفاعا مستمرا، ويكفي الاقتصار على مادة الزيوت وحدها للبرهنة على ذلك، إذ صدر منها إلى فرنسا 5461 قنطارا سنة 1767م. لترتفع الكمية سنة 1768م إلى سبعة وعشرين ألف قنطار [3]، ولم يفت القنصل شينيي أن يشير في مراسلة 30 ماي 1769م لوزير البحرية الفرنسي إلى أن مصانع الصابون الفرنسية إذا استمرت تشتغل بنفس الوتيرة فإن المغرب سيوفر بكثرة مادتها الأولية، أي الزيوت [4].

ومما يؤكد أهمية التبادل بين فرنسا والمغرب أن تجارتها معه بلغت قيمتها سنة 1787م مليونا وخمسمائة ألف فرنك[5].

ويأتي الفرنسيون الى المغرب بالأنسجة الصوفية والقطنية والحريرية والورق والحرير والسكر والبن، أما صادرات المغرب التي تجد سوقا رائجة في مرسيليا فتتمثل في الصوف والجلود والزيتون والشمع [6]وتفوق هذه الصادرات في قيمتها الواردات إذا أخذنا بعين الاعتبار أن صادرات المغرب إلى فرنسا لا تقتصر على ما يقوم التجار الفرنسيون بشحنه، بل إن الهولنديين يفرغون صادراتهم من المغرب بمرسيليا.

أما الانجليز فكانت لهم بدورهم تجارة مستمرة مع المغرب، إذ ظل ميناء طنجة وتطوان يشهدان حركة تبادلية نشيطة مع جبل طارق[7].

ويروج الانجليز بالمغرب الأثواب والأنسجة الصوفية والقصدير والرصاص والحديد

---

(1) Ibid , p. 392

(2) Ibid, P . 194

(3) Ibid, P . 130

(4) I bid .

(5) Jean Donon, **Le rigime douanier du Maroc et le développement du Commerce marocain jusqu'a nos jours**, Paris , 1920. P. 39.

(6) P. Grillon . op cit.. p. 513.

(7) محمد داود، تاريخ تطوان، القسم الثاني في المجلد الثالث، تطوان، 1963، ص. 281.

والشـاي، ويصـدرون منه الزيوت الصـمغ والشـمع والجلود والصـوف، إضـافـة إلى الخضـر والفواكه والدقيق لمستعمرتهم جبل طارق، والبغال لمستعمراتهم الامريكية[1].

ومما يدل على حجم التبادل مع انجلترا أن الصويرة تلقت وحدها سنة 1787م شحنات من الاجواخ بلغت قيمتها مليونا وستمائة ألف فرنك[2]. وإذا كان الانجليز لا يتوفرون أنذاك إلا على أربع دور تجارية بالمغرب، فإن عددا من اليهود المغاربة شاركوا في التجارة الانجليزية عبر جبل طارق[3].

أما الهولنديون فقاموا بتجارة مع الموانيء المغربية تفوق تجارة فرنسا وانجلترا[4]، ويشير القنصل الفرنسي إلى أنهم استطاعوا أن يجعلوا تجارتهم ضرورية بربطها بالعادات الاستهلاكية للمغاربة [5]، إذ روجوا قليلا من الاجواخ، وكثيرا من الانسجة القطنية والتوابل والعقاقير والشاي والالواح الخشبية والحديد والسكاكين والاواني الالمانية بكميات كبيرة لانخفاض اثمانها، والسكر [6]، وقد بلغت قيمة البضائع التي أفرغوها سنة 1787م بموانيء المغرب مليونا واربعائة ألف فرنك[7].

أما الصادرات من المغرب، فهي نفس المواد والمنتجات التي يصدرها التجار الآخرون، وغالبا ما كان الهولنديون يفرغونها في ميناء مرسيليا الفرنسي، لينقلوا من هناك بضائع أكثر ملاءمة لحاجيات أوروبيي الشمال[8].

وكما كان الشأن مع الانجليز، فإن الهولنديين لم تكن مؤسساتهم التجارية كثيرة بالمغرب، إذ لم يتعد عددها اثنتين، إلا أن يهود البلاد وكل المؤسسات الاوربية كانت تتعامل معهم، مما مكنهم من لعب دور مهم في تنشيط تجارة المغرب الخارجية.

إلى جانب هذه البلدان الاوربية الشمالية، شهدت الموانيء المغربية حركة تبادلية مع إسبانيا، إذ كانت المراكب الاسبانية ترتاد طنجة والعرائش وفضالة والدارالبيضاء لتتزود بالقمح والشعيروالخضر والفواكه والدواجن لتموين الاندلس[9].

ففي سنة 1784م، أخرج الاسبان كميات من القمح بلغت قيمتها مليونا وسبعمائة ألف فرنك [10]، وفي المقابل أفرغوا بالموانيء المغربية الحديد وجلود الارجنتين [11].

---

(1) L. Chénier , op cit , p p . 511-512
(2) J. Donon, op . cit . p. 39.
(3) P. Grillon , op cit ., p 505.
(4) Ibid . , p . 506.
(5) L. Chénier , op cit .; 513.
(6) P. Grillon , op . cit . , p . . 506.
(7) J. Donon, op . cit . p. 39.
(8) L. Chénier, op . cit . , p. 513.
(9) P. Grillon ; p . cit . , p. 509.
(10) J. Donon, op . cit . . , p . 39
(11) Ibid . ,

إلا أن الاسبان كانوا يبادلون جل مشترياتهم بالنقود الاسبانية، مما جعل المغاربة يغتنون بفضل تعاملهم هذا، وازدادت السيولة النقدية في البلاد، بحيث استفاد السلطان من العملة الاسبانية لسك عملته[1].

وانطلاقا من هذه الأمثلة عن التبادل بين الموانىء المغربية وبعض الدول الأوربية، يمكن ملاحظة أن المواد التي كانت تصدر تأتي على رأسها المواد الغذائية، من قمح وشعير وقطاني وحنطة وزيوت، إضافة إلى التمر والعنب المجفف واللوز والخضر والفواكه[2]. بل نجد الاوربيين لم يقتصروا على شراء الطعام والادام، بل تعدى أمرهم الى «شراء الدواب من البغال والبقر والاغنام والدجاج وغير ذلك»[3] من المواد الخام، خاصة الاصواف والجلود والنحاس والشمع.

من الطبيعي إذن أن تتحرك هذه المواد والمنتجات من الداخل نحو الساحل، الذي أصبح يشكل مركز الثقل الاقتصادي، مما خلق رواجا اقتصاديا كثيفا بين الموانىء ومدن بوادي الداخل. ويعطينا ابن حمدون ابن الحاج الفاسي صورة عن هذه الكثافة عند حديثه عن تجارة الزرع بميناء فضالة، والذي استغل الاوربيون مناسبات السماح بتصديره ليخرجوا كميات كبيرة منه، إذ «كانت الأبل تأتي إليها (فضالة) كأنها السحاب ليلا ونهارا، . . . ومن رأى ذلك يفزع»[4].

أعطت هذه الحركة التبادلية بين الموانىء المغربية وأوربا دفعة كبيرة للتجارة الداخلية، بحيث الى جانب جذب الطلب الأوربي لمواد الداخل نحو الموانىء، زودت هذه الأخيرة المدن الداخلية والبوادي بالبضائع التي كانت تفرغها السفن الأوربية[5].

فمدينة مراكش مثلا كانت تستقبل كميات كبيرة من هذه البضائع عبر ميناء الصويرة لتوزعها بعد ذلك على كافة المناطق، حتى البعيدة منها مثل فاس[6]. كما أن هذه المدينة الأخيرة كانت مستودعا رئيسيا للبضائع الأوربية الآتية من الموانىء الشمالية خاصة تطوان[7].

إن هذا الرواج التجاري الذي شهدته البلاد في هذه الفترة، وإن كانت له نتائج إيجابية فيما يتعلق بمداخيل المخزن كما سنرى- كان أكثر فائدة للاروبيين، الذين جنوا من معاملاتهم مع

---

(1) P. Grillon , op . cit . p . 509.

(2) P. Grillon , op . cit , p . 28

(3) محمد بن الطيب القادري، حوليات نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر الثاني، تحقيق نورمان سيكار، م. ج. ب. ع، الرباط، 78 ص97.

(4) ابن حمدون الفاسي، المرجع السابق، ص13

(5) J. G. Jackson, **Account of the the Empire of Marocco and the Districts of Suse ant Tafilalet,** London 1968, 3° éd. p. 234.

(6) I bid

(7) P. Grillon, op. cit, p. 21

الموانئ والمدن والبوادي المغربية أرباحا مضاعفة[1]، بسبب استئثارهم بتجارة البلاد الخارجية.

والحقيقة أن ذلك الازدهار الذي شهدته المبادلات التجارية بين المغرب واوربا كان ظرفيا، ساهمت في خلقه مجموعة من العوامل، أهمها تلك التسهيلات والامتيازات التي منحها سيدي محمد بن عبد الله، مما جعل التجار الاوربيين يهرعون الى موانئ البلاد للاستفادة من الفرص المتأتية[2].

ونتيجة لذلك تضخم عدد التجار الاجانب بالموانئ. وكما لاحظ ذلك شينيي، فإن عدد التجار المتزايد «يخلق في العمليات ذلك الغليان الذي يوقف الحركة آجلا أو عاجلا، ويحدث أثرا مناقضا لهدفه» [3].

وهنا نجد أن السلطان عامل في الواقع تجار كل الدول على قدم المساواة من الناحية الاقتصادية لأن المنافسة التجارية بينهم كانت في صالحه[4].

وتجدر الاشارة بهذا الصدد الى مسألة لها أهميتها، وهي تعامل التجار الأوربيين مع السلطان مباشرة، ويمنحهم لذلك نوعا من الحماية الشخصية، ويقدم لهم بعض الامتيازات الشخصية كذلك، بشكل تصرف معه الكثير منهم كأحرار من التزامات وقوانين بلدانهم حسبما جاء في رسالة من شينيي لحكومته [5].

ويتضح كذلك أن كثافة التبادل بين المغرب وأوربا كانت رهينة بطبيعة العلاقات السياسية والوضع العام في أوربا. فعندما اندلع النزاع العسكري بين فرنسا وانجلترا، وانضم الاسبان الى جانب الفرنسيين في أواخر سبعينات القرن الثامن عشر - إبان حرب الاستقلال الامريكية - تأثرت المبادلات المغربية مع الخارج[6]، إذ ساهمت تحركات الاساطيل المتحاربة، وأعمال القرصنة المتبادلة، وفرض الحصار على جبل طارق كل ذلك ساهم في انخفاض وتقلص الحركة التجارية في موانيء المغرب.

ومن بين الظروف التي تبين أن هذا الرواج التجاري كان ظرفيا، تلك التسهيلات التي كان يجدها التجار الاوربيون في تصريف وارداتهم من المغرب بمرسيليا، نظرا لكون الاسواق الفرنسية تستهلك بسهولة المنتوجات المغربية [7]، مما كان يعني حسب القنصل الفرنسي شينيي أنه لو فرضت الحكومة الفرنسية تدابير معرقلة للهولنديين والإنجليز في ميناء مرسيليا، لرجعت العديد من سفنهم فارغة من المغرب [8]، ومن ثم تتقلص تجارته الخارجية.

(1) J. Donon, op. cit, p. 39
(2) C. A. Julien, **Histoire de l'Afrique du nord**, Paris payot, 1975, vol II, p. 244
(3) P. Grillon, op.cit, p. 393
(4) J. Caillé, **Les accords internationaux du sultan sidi M^{ed}. b .Abdellah**, Rabat. 1960, p.30
(5) P. Grillon. op.cit, p. 247
(6) P. Grillon op cit , vol. 2, p . 759; J. G. Jackson, op . cit. , p . 255.
(7) P. Grillon , op . cit. , vol. 1, p . 226.
(8) Ibid . , p . 227.

وهناك مثال آخر يؤكد الطابع المشار إليه -الظرفية- ويتصل ببعض المنتوجات التي كانت موضوع تجارة مكثفة، إذ نجد أن هذه التجارة توقفت بمجرد نفاد البضاعة، ويتجلى ذلك بوضوح في مثال مدينة فضالة التي عرفت رواجا كبيرا لتصبح مهجورة بمجرد تصدير كميات الحبوب التي كانت مخزونة في منطقة الشاوية(1).

إن مثل هذه النتيجة تؤكد أن التبادل التجاري في الموانئ لم يكن مرتبطا بتطورات الاوضاع الاقتصادية للبلاد، بمعنى أن تصدير المنتوجات الفلاحية لم يأت نتيجة لازدهار القطاع الفلاحي وإنتاجه لفوائض قابلة للتصدير(2). وقد أشار القنصل شينيي في هذا الصدد إلى أن القمح يشكل مصدرا لا ينضب للتجارة والثروة بالنسبة للمغرب، لكنه يتطلب إخضاعه لضريبة معتدلة تشجع على زراعته وتصديره، كما كتب الكسندر جاردين، مبعوث حاكم جبل طارق الى السلطان سنة 1771م، «كان يمكن -لتصدير القمح- أن يكون مفيدا للبلاد لو تركه السلطان يتم بحرية أو يوجهه بعقلنة»(3).

بل يذهب القنصل الفرنسي أبعد من ذلك في تقييمه للأوضاع الاقتصادية العامة التي رآها غير كفيلة بخلق تجارة موسعة حيث كتب: «. . . تساهم لطافة المناخ وعقلية وتربية السكان في تقليص حاجياتهم. . . بحيث ليس لديهم أي نوع من الترف، ولا يفكرون أبدا في ثروة يصعب عليهم التمتع بها، فالارض تقدم لهم بسهولة الحاجة الطبيعية التي تمثل كل طموحهم، لاترف، لا صناعة وبالنتيجة لا تجارة»(4).

من هنا نخلص الى أن هذا النشاط التجاري الذي عرفه المغرب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان يستجيب لهدف أساسي رسمه السلطان، والمتمثل في الحصول على إيرادات حالية تضمنها الجمارك.

2- توفر مداخيل جمركية مهمة:

نتج بالفعل عن كثافة المبادلات في الموانىء ضمان عائدات لا يستهان بها عن طريق الرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، وتوضح بعض الارقام المتوفرة أهمية هذه المداخيل.

فمرسى تطوان ضمن مدخولا من الجمارك سنة 1770م بلغت قيمته ثمانية وأربعين ألف

(1) J. G. Jackson , op . cit . , p . 41.

(2) M. johnston, Une ambassade au Maroc au XVIII° siecle, **in Revue. de l'histoire des colonies françaises**; 18° année, n°1, 1930, p 53:

(3) I bid , P 53.

(4) P. Grillon,"la chambre de commerce de Marseille et le consulat de France au Maroc pendant la mission de Louis Chénier (1767-1782)" **Héspéris - Tamudas**, vol . 4 fasc. 1°, 2° , 1963, p 81.

وسبعين ريالا[1]. وفي سنة 1772م، يذكر شينيي أن صادرات القمح وحدها درت على السلطان ستمائة ألف جنيه دفعت نقدا، وتساوي مليونين واربعمائة ألف فرنك [2]، ويضيف القنصل أن الصادرات من المواد الفلاحية التي كان يخرجها الاسبان درت على السلطان أكثر من مليوني جنيه سنويا[3].

وإذا أضفنا إلى المبالغ النقدية التي كانت تدرها الجمارك أن هذه الرسوم كانت تدفع كذلك عينا، فسوف ندرك أهمية المداخيل التي كانت تحصل عليها الخزينة السلطانية، بحيث أن السلطان كان يعيد بيع منتوج الضرائب العينية بشكل يضمن له مداخيل إضافية[4]. وفي رسالة من القنصل الفرنسي مؤرخة في 10 يوليوز 1770م. كتب لحكومته يقول، «كانت لي مناسبة الاطلاع على بيان - موثوق به كما أكد لي - حول المبالغ التي يتوفر عليها صاحب الجلالة في خزانته بمراكش ومكناس، ويصل ذلك. . . الى مبلغ لا يحصى تقريبا، وهو أربعة وثلاثون ألفا ومائتي مليون ريال نقدا (34.200.000.000)، إضافة إلى مبلغ ضخم ذهبا» [5]، ورغم اعتقاد القنصل بمبالغة هذا الرقم، فانه يرى أن الاجراءات المالية للسلطان يمكن أن تبرر هذه المبالغ الضخمة.

إلى جانب هذه الشهادات الاجنبية، تورد المصادر المغربية بعض الاشارات عن حالة بيت المال، يمكن ان نستشف منها اهمية المداخيل الجمركية. ففي سنة 1773م يذكر الضعيف ان السلطان بعث العباس مرين الى تافلالت ليتفقد خراج الاسواق بها، فمنعه الشرفاء عن ذلك مما جعل سيدي محمد يبعث برسالة شديدة اللهجة لشرفاء المنطقة جاء فيها «. . . هل عرفتم أن بيت المال، عمره الله، محتاج لما يرد عليه من تافلالت، بل المراد إصلاح بلادكم وبيت المال والحمد لله في كفاية عن بلدكم برا وبحرا» [6]. وفي سنة 1786م. أمر السلطان بتعجيل راتب عساكر الموانىء لمدة خمسة عشر سنة [7]. «بحساب مثقال للرأس في كل شهر، وهذا مال له بال، فإنه يقارب ثلاثة ملايين (مثقال). . . إعانة لهم وتوسعة عليهم» [8].

واضح إذن أن مداخيل الجمارك اصبحت تشكل الجزء الاكبر من ايرادات خزينة السلطان [9]، مما يفسر تنظيم السلطان لهذا القطاع، بحيث أمر بإنشاء بيت مال في كل مرسى

---

(1) محمد داود، المرجع السابق، ص. 283

(2) P. Grillon, op . cit. Vol. 1. p. 267

(3) Ibid. p. 509.

(4) L. Chénier, op. cit. , p . 253.

(5) P. Grillon, op cit , vol 1 . p . 165

(6) الضعيف، المصدر السابق، ص. 176.

(7) أبو القاسم الزيان، " البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف "، بخطوط خ ع 1577د، ورقة 154.

(8) الناصري، الاستقصا لاخبار دول المغرب الأقصى، ج 8، الدارالبيضاء، 1956، ص. 61

(9) A. Laroui, **L'histoire du Maghreb; un essai de synthèse**, vol 2 Paris, Maspero, 1975, P. 54.

يفتح على رأس كل ثلاثة أشهر [1]، ووضع جهازا من الامناء يسهرون عليها [2]، وحرصا منه على إدارة الجمارك بصرامة وفعالية، عين عدولا أمناء «يحضرون مع الأمناء اليهود وذلك بالإدالة [3] يجلسون شهرين ثم يتبدلون » [4]، وذلك في إطار اعادة تنظيم مصالح المداخيل المالية وتعميم محاسبة أكثر صرامة [5]، لقطع الطريق أمام كل تلاعب في هذا القطاع الهام والحيوي. وهكذا كان للأمناء على المراسي دور مهم الى جانب عمالها، إذ أن التجار والقناصل الاوربيين غالبا ما كانت معاملاتهم تقتصر على القائمين على الجمارك [6].

وإذا كان جهاز الأمناء فعالا في بعض الموانيء، حيث مارسوا مراقبة صارمة في الصويرة مثلا [7]، فإن كثيرا من الثغرات كانت موجودة، وجعلت الاستفادة من الضرائب الجمركية قليلة بالمقارنة مع الامكانيات التي كان بالإمكان استغلالها إلى حد أقصى.

ولعل أولى هذه الثغرات هي الرشاوي التي نجح الاوربيون في استغلالها باحسن شكل للتحايل على كثير من الواجبات المفروضة على مبادلاتهم، مما لا يدع مجالا للشك في أن هذا العامل لعب دوره في تقليص مداخيل الجمارك. فكتابات القناصل زاخرة بالاشارات الى الهدايا والعطايا التي كان الاوربيون يمنحونها لبعض موظفي المخزن باعتبارها من آداب البلاد. ومن بين القناصل الذين ركزوا على هذا الجانب في كتاباته نجد الفرنسي شينيي الذي كتب بشيء من المبالغة يقول بأن: «المال هو معبود المغاربة . . . فهم بارعون في إثارة سخاء الاجانب، وبما أنهم لا يحبون إلا المال، فانهم لا يفضلون أحدا، من يعطي هو الصديق» [8].

ونجد دلائل ملموسة على حكمه هذا في سجلات مصاريفه، حيث وضع تفاصيل دقيقة عن أعطياته وهداياه، ففي سنة 1768 مثلا، عندما زارت فرقاطة فرنسية ميناء الرباط، منح القنصل هدايا كثيرة استفاد منها عامل المدينة والكاتبان المكلفان بالجمارك اللذان وقفا على شحن «المؤن» [9].

وفي سنة 1773م، تلقى عامل مرسى العرائش والعدول المكلفون بالديوانة هدايا من القنصل شينيي، اعترافا لهم «بخدماتهم» التي قدموها للسفن الفرنسية [10].

بديهي إذن أن يكون لهذا السخاء مقابل، على الأمل في شكل تساهل في تقييم

---

(1) ابن زيدان عبد الرحمان، إتحاف اعلام الناس بجمال اخبار حاضرة مكناس، ج 3 الرباط، 1931، ص. 258

(2) ابن حمدون الفاسي، المرجع السابق، صحيفة 235.

(3) الإدالة: التناوب.

(4) الضعيف، المصدر السابق، ص. 176.

(5) A. Laraoui , op . cit . ; p . 55.

(6) J. Caillé , **Le consulat de Tanger des origines à 1830**, Paris , 1967, p. 28

(7) C. A . Julien , op . cit . p .224

(8) J. Caillé , (Le consulat de Chénier au Maroc (1767-1782), Les dépenses de la France), in**Hésperis**, vol - XIII, 3eme, 4eme trim , 1956. p. 299.

(9) Ibid , p. 282.

(10) Ibid , p . 267.

البضائع وبالتالي تساهل في قيمة الضريبة الواجبة عليها. ومعلوم أن للأمناء كامل الصلاحية في هذا التقييم، مما شكل أخطر مساوئ النظام الجمركي بالمغرب، بحيث كانت «صداقة الامناء المغاربة بالنسبة للمصدر نعمة من الله، لكن يجب ألا يعتقد أنها تحصل من أول وهلة، بل تستوجب نوعا من التدريب»(1).

وتشير المصادر الاجنبية الى جشع الامناء، لكونهم مضطرين الى استخلاص ثمن شراء مهماتهم على حساب زبناء الجمارك، وعلى حساب خزينة السلطان على حد سواء، (الشيء الذي ينتج عنه حرمان الخزينة من رسوم شحنة بكاملها أو حسب التعبير الشائع «أكل مركب بكامله») (2).

إضافة إلى هذا الاسلوب، ساهمت الامتيازات في تقليص عائدات الجمارك، إذ كثيرا ما أعفى السلطان بعض التجار من دفع حتى الرسوم التي أقرتها المعاهدات. ففي سنة 1789م «سامح النصاري في خراج ما وجب في وسق نحو الخمسين سفينة (من القمح) وذلك نحو المائتين وخمسين قنطارا (من الأموال)» (3) كما أن الاعفاءات الاخرى، وخاصة تلك التي استفادت منها الواردات من الاسلحة، والبضائع التي تشحنها السفن الحربية الاوربية وغير ذلك من الامتيازات، لم تكن إلا لتحرم الخزينة من مبالغ طائلة. على الرغم من ذلك، ظلت المداخيل الجمركية تشكل دعامة رئيسية لمالية المخزن، هذه الدعامة التي ارتبط ازدهارها بل ووجودها بتطور نشاط اقتصادي يسيطر عليه الاجانب بصورة اساسية (4)، مما يفسر لنا الاتفاقيات التجارية والمعاهدات مع القوى الاوربية، ومنح الامتيازات لتجارها حرصا من السلطان على استمرار ارتيادهم لموانيء البلاد.

وإدراكا من سيدي محمد لأهمية الرسوم الجمركية، تعمد عدم تحديد قيمتها في معاهداته بشكل نهائي(5)، لتظل مرتبطة بإرادته وبطبيعة الظروف، بحيث نجده يتدخل مرارا لتعديلها سواء بالتخفيض أو الزيادة.

ويبقى أن التوجه العام لسياسة السلطان في هذا المضمار هو الرفع من قيمة الجمارك؛ إذ لاحظ الطبيب الانجليزي ويليام لامبريير W. Lempriére أن السلطان بعد إغرائه للتجار الاوربيين بمنحهم تسهيلات أكثر مما فعله سابقوه، فرض عليهم ضرائب مرتفعة جعلتهم في الغالب يفضلون إرسال سفنهم فارغة الى اوربا (6).

---

(1) J. Donon , op . cit . p . 62.

(2) A. Terrier , Préface à j . Donon , op . cit , p . II.

(3) الضعيف، المصدر السابق، ص. 198.

(4) A. Laroui , op . cit . , p . 54.

(5) P. Grillon , art . cit. ; p . 81.

(6) W. Lempriére, **A tour from Gribraltar to Tangier, Sallee, Mogadore** .... présenté sous le titre **"Le Maroc il y a cent ans (souvenirs du chirurgien lempriére)** par Albert Savine, Paris, 1911, p.106

من هنا نستخلص أن سيدي محمد حاول الاستفادة القصوى من ذلك المصدر الاساسي لمداخيل خزينته، غير أن إجراءات السلطان ترتبت عنها نتيجة عكسية. فبسبب الزيادة المستمرة في قيمة الجمارك، انخفض حجم التبادل التجاري، إذ لم يعد التجار الاوربيون مندفعين للتعامل مع البلاد، كما أن سكان البوادي أهملوا مستورداتهم التي أصبحت اثمانها مرتفعة، فانعكس كل ذلك على مداخيل الجمارك بشكل سلبي (1).

أمام هذا التطور الذي بات يهدد خزينة السلطان، حاول السلطان إيقاف تيار التدهور وذلك باستدعائه لتجار الصويرة الى عاصمته مراكش سنة 1781م، حيث أعلن في اجتماع معهم عن منحهم تخفيضا في الرسوم على الصادرات والواردات، كما صرح عن رغبته في تفضيل تجار وملاحي اسبانيا والبرتغال والسويد والدانمارك، نظرا لسخاء حكوماتهم على حد تعبير شينيي، ويتمثل ذلك التفضيل في تمديد أجل دفع الجمارك المستحقة عليهم وتموين وتجهيز سفنهم مجانا (2).

لكن رغم هذه المحاولة، فإن تجارة الاوربيين فقدت الكثير من نشاطها وكثافتها بالمغرب، إذ تقلص عدد المؤسسات العاملة في الموانىء، ففي سنة 1781م، يشير شينيي مثلا إلى أنه من بين سبع دور تجارية فرنسية بالصويرة، لم تبق إلا ثلاثة: اثنتان تحصلان بالكاد من معاملاتهما على ما تواجهان به المصاريف، أما سلا التي كانت بهاست دور فرنسية، فلم تبق بها إلا واحدة(3).

وبقدر ما كانت تجارة المغرب الخارجية تزداد تدهورا بسبب العوامل السابقة الذكر، نهج السلطان سياسة استهدف منها تلافي النقص الحاصل في إيرادات هذا النشاط، وذلك باستغلال هذه التجارة لصالحه، ومن ثم تعميم الاحتكارات على التجارة الخارجية.

3- قيام الاحتكارات وسلبياتها:

لم تقم مؤسسة الاحتكار كما قد يبدو نتيجة تقلص النشاط التجاري في أواخر عهد سيدي محمد، بل نجد بداياتها في السنوات الأولى من حكمه. ففي سنة 1763م. «بعث السلطان الى فاس وغيرها من المدن أن لا يبيع القشينية(4). إلا يهودي بثمانين أوقية، ويشتريها من أهلها بأربعين أوقية» (5)، «ومن خالف ذلك تلزمه العقوبة السلطانية فعل ذلك سرا

(1) P. Grillon, op. cit., vol II, p. 926.

(2) Ibid; p p. 937- 938.

(3) Ibid.; p. 927.

(4) القشينية: من اللاتينية Cochenille، وهي مادة لصباغة الجلود.

(5) الضعيف، المصدرالسابق، ص، 171.

أو علانية»[1] وبعد ذلك بسنتين اتسع نطاق الاحتكار، إذ «ورد كتاب السلطان وقرئ على منبر القرويين أن لا يشتري الجلد والقشينية والشمع والكبريت بقصد التجارة أحد، ومن فعل ذلك قطعت يده»[2].

في هذه المرحلة، منح السلطان امتياز احتكار ترويج بعض البضائع والمواد لليهود، كما أقرضهم مبالغ مالية للقيام بذلك [3] مساهمين بفعالية في تطور مؤسسة الاحتكار في المراحل اللاحقة.

إلى جانب ذلك، نجد سيدي محمد يسمح بالاحتكار التجاري لصالح الدانمارك في بداية تعامله معها [4]، ومع تزايد وفود التجار الاجانب على الموانئ عقب توقيع المعاهدات مع القوى الاوربية المختلفة. ومن ثم تزايد الطلب على كثير من المنتوجات، بدأت الاحتكارات تطال كثيرا منها.

فمنذ سنة 1767م، وهي السنة التي أبرمت فيها معاهدات السلام والتجارة مع فرنسا واسبانيا، أشار القنصل الفرنسي في مراسلة له بتاريخ 8 نونبر أنه توصل بمعلومات تفيد أن السلطان يقوم بجمع وخزن كل أصواف المناطق المجاورة لسلا لحسابه الخاص [5] علما بأن أصواف هذه المنطقة تتميز بجودتها على باقي أنواع الصوف في الجهات الأخرى [6]. وفي سنة 1769م انضافت إلى لائحة المواد التي كان السلطان يشتريها بسلا الزيوت والشمع[7]، مما جعل سكان المناطق المجاورة للمدينة يَعْدلون عن تسويق منتوجاتهم بها.

أمام احتكار تجارة الأصواف التي أسفر عن ندرتها، قام السلطان برفع أسعار هذه المادة سنة 1772م [8]، لتعويض النقص الحاصل في إيرادات بيعها للاجانب. كما نجده في نفس السنة يقدم على اخراج ثلاث مؤسسات تجارية أوربية من أكادير، واحتكار تجارة هذا الميناء بواسطة بعض اليهود [9].

وإذا كانت هذه الاجراءات الاقتصادية قد مكنت السلطان من الحصول على فوائد مالية. فإن ذلك كان ظرفيا، إذ اسفرت الاحتكارات عن ارتفاع كبير في الاسعار، مما ترتب عنه انهيار الصادرات وبالتالي تقلص النشاط التجاري، بحيث لم تبق من بين المؤسسات التجارية الاوربية التي كانت منتشرة في شتى موانيء المغرب إلا ستة منها بالصويرة في أواخر

---

(1) ابن حمدون الفاسي، المرجع السابق، صحيفة 109.
(2) نفسه، صفحة 141.
(3) ابن زيدان، المرجع السابق، ص. 251. ومابعدها.
(4) J. Caillé , 1960, op . cit. ; p. 156
(5) P. Grillon; op . cit . vol . 1 , p . 84.
(6) Ibid .
(7) Ibid . p, 131.
(8) Ibid . p, 132.
(9) Ibid . p, 233.

عهد سيدي محمد (1).

إلى جانب هذه النتيجة السلبية التي وجهت ضربة لمداخيل الخزينة وللحركة الاقتصادية للبلاد، هناك نتيجة أخرى لا تقل أثرا، وتتمثل في تجارة التهريب التي أصبحت تأخذ حجما متزايدا. ففي سنة 1770م، اعترف القنصل الفرنسي بتعاطي ملاحي بعض السفن الفرنسية للتهريب (2)، وتفيد رسالة لنفس القنصل الى حكومته بتاريخ 8 أكتوبر 1777م، أن نائب القنصل الانجليزي بطنجة تلقى رسالة شديدة اللهجة من السلطان يحذره فيها مغبة تشجيعه للتهريب الذي يقوم به بعض البحارة بين جبل طارق وطنجة (3).

لم تقتصر مسؤولية هذه التجارة اللامشروعة على تجارة ودبلوماسيي الدول الاوربية، بل تمت بتواطؤات رسمية وشبه رسمية (4)، وامتدت الى تهريب الاسلحة والذخائر التي كانت أثمانها جد مغرية في الداخل، فكانت تدخل ليس فقط من نقاط ساحلية تنعدم فيها الحراسة، بل أيضا على متن السفن الرسمية (5). وبديهي أن تجارة التهريب تطورت بالخصوص في المناطق النائية عن المركز، مثل السواحل الريفية، والتي كانت تتعامل مع جبل طارق (6)، أو السواحل الجنوبية مثل منطقة وادنون التي ظلت تقيم علاقات مستمرة مع الاوربيين (7).

هكذا يتجلى بوضوح أن الرواج التجاري لم يكن في اساسه الا مصطنعا، إذ كان رهينا بتدابير فوقية وظرفية مرتبطة بحالة بيت المال، ولم يأت كاستجابة وإفراز لتطور البنيات الاقتصادية المحلية، بل على العكس من ذلك لم تستفد اقتصاديات البلاد من هذه الظرفية، سواء الأنشطة الحضرية أو الريفية كما سيأتي تفصيله.

4- أثر التجارة الاوربية والاحتكارات على أنشطة المدن الاقتصادية :

كانت للامتيازات والتسهيلات التي منحت للتجارة الأوربية أثار سلبية على اقتصاديات المدن المغربية، ذلك أن البضائع الاوربية لم تكن تؤدي ضريبة جمركية واحدة عند إنزالها بالموانئ، لتصبح بعد ذلك معفاة من أي رسم عند نقلها الى المناطق الداخلية(8)، مما ساعدها

(1) L. Chénier , op . cit . , p . 470.

(2) Ch. Peuz, **Le joural du consulat général de France au Maroc (1767-1782)**, Casablanca, 1943, p, 45

(3) P. Grillon , op . cit , vol . I. p . 588.

(4) A. Terrier , préface à J. Donon , op . cit . , p . III

(5) Ibid

(6) R. L. Diaz, **Marruecos en la segunda mitad del siglo XVIII - vida interna: politica, social y religiosa durante el sultanato de sidi Mohammad b Abd Allah**, Madrid, 1978, vol . I , p. 230.

(7) L. Chénier . op . cit . , p . 46

(8) بالفعل تشير كل المعاهدات الى خضوع السلع الواردة لواجب الاعشار دون ذكر أن عليها أداء واجبات أخرى مفروضة على التجارة الداخلية.
Ibid , p . 252.

على إغراق اسواق المدن ومزاحمة البضائع المحلية[1]، فأسواق مراكش وفاس والرباط وتطوان وغيرها من الحواضر كانت مليئة بالبضائع الاوربية المختلفة [2].

إلى جانب هذه المزاحمة من طرف بضائع التجار الاوربيين، تلقت تجارة وحرف المدن المغربية ضربة أخرى، تمثلت في ذلك الجذب الهائل للمواد الخام نحو موانئ التصدير، بسبب ارتفاع الطلب عليها من جانب الاوربيين، استغلالا منهم لحرية اقتناء ما يريدونه من منتوجات. والملاحظ أن أهم المواد التي اندفع هؤلاء الى شرائها هي نفسها التي تقوم عليها أنشطة المدن المغربية الحرفية والتجارية، كالجلود ومواد صباغتها والاصواف والنحاس وغيرها، الشيء الذي أسفر عن توقف كثير من الحرف المحلية [3].

وفي الوقت الذي وجدت فيه المدن المغربية اسواقها مستباحة من قبل البضائع الاوربية، ومحرومة من جزء كبير من موادها الأولية، انضاف الثقل الجبائي والاحتكارات لضرب اقتصادياتها.

ذلك أن احتكار تجارة بعض المواد كان يعني حرمان المدن وفئاتها التجارية من الاستفادة من الحركة التبادلية النشيطة التي كان بإمكانها أن تدر عليها أرباحا مهمة تكون حافزا على خلق رواج اقتصادي فعال. غير أن نتيجة الاحتكارات لم تقتصر على ذلك، بل أثرت على الأنشطة الحرفية كذلك بسبب الارتفاع الكبير في أسعار المواد المحتكرة. من ذلك مثلا أن احتكار تجارة الكبريت وجه ضربة قاسية لصناعات المنسوجات [4] التي زادها احتكار تجارة الصوف تأزما، وينطبق نفس الواقع على مادة القشينية التي ارتفع ثمنها ارتفاعا مهولا بسبب احتكارها [5]، مما اضطر معه حرفيو كثير من المدن المغربية الى اغلاق عدد كبير من ورشات معالجة الجلد [6].

أما صناعة الاجواخ الحريرية التي كانت مزدهرة بفاس، وكما شهد بذلك شينيي[7]، فإن أغلب ورشاتها أغلقت أبوابها سنة 1779م، بسبب غلاء الحرير الذي احتكر السلطان تجارته بدورها [8].

وانضاف الثقل الجبائي التي رزحت تحته المدن ليشكل عرقلة أخرى في وجه تطور الأنشطة الانتاجية بها، إذ كانت المكوس «موظفة على حواضر المغرب في الابواب والاسواق

(1) J. G. Jackson, op . cit , p . 234.
(2) Ibid . , p . 235; P . Grillon, op . cit, vol. 1, p . 21.
(3) P. Grillon, op . cit. vol. 2, p. 817.
(4) Ibid , p . 919
(5) الضعيف المصدر السابق، ص. 171.
(6) P. Grillon, op . cit. , vol . 2 p . 817.
(7) Ibid , vol . 1 , p. 371.
(8) Ibid ., vol . 2 , pp 817 et 919.

والسلع والغلال. وعلى عشبة الدخان والجلد» (1)، ويضيف الضعيف أن هذه الضرائب كانت مفروضة كذلك على الموازين والقشينية والكبريت «ثم صار عاما في كل شيء» حتى إن أهل الوزيعة . . . جعل عليهم المكس» (2)، ومما زاد من ثقل هذه الجبايات أن السلطان كان يبيع حق تحصيلها لعماله على المدن مقابل مبلغ محدد (3)، ليبقى للعامل حق التصرف في كيفية جبايتها. ومما يدل على مدى تضرر الانشطة الاقتصادية الحضرية من جراء تشديد القبضة الجبائية عليها أن «مستفاد هذا المكس يعادل مال المراسي واعشار القبائل وزكاة أموال التجار»(4)، بحيث كان يدر على الخزينة «خمسمائة ألف مثقال معلومة» سنويا (5)، أي حوالي مليونين وخمسمائة ألف فرنك بمعدل قيمة الريال في تلك الفترة (6).

ويضيف الزياني أن مداخيل هذه المكوس كانت كافية لتغطية كل مصاريف الدولة «من صائر العسكر في الكسوة والسلاح . . . ولد يار السلطان. . . . . . لا يدخل بيت المال إلا مال المراسي واعشار القبائل وزكاتهم »(7).

وتجدر الاشارة كذلك إلى عامل سلبي آخر لعب دوره في عرقلة التطور الاقتصادي للمدن، ويتمثل في انعدام تجهيزات وبنيات تحتية، وعدم اهتمام المخزن بهذا الجانب الذي كان الملوك الاوربيون المعاصرون لسيدي محمد يصرفون عليه مبالغ كبيرة، كما جاء في شهادات سفراء السلطان (8). فالطرق كما تشير إلى ذلك معظم المصادر التي خلفها الدبلوماسيون والتجار والرحالة الاوربيون، تميزت بحالتها البدائية والطبيعية، ومن ثم عدم صلاحيتها لاستعمال العربات، كما انعدمت القناطر والجسور وغير ذلك من المنشآت التي تساهم في تطوير اقتصاديات البلاد. ويجرنا ذلك الى طرق موضوع كيفية إنفاق تلك المبالغ المالية الضخمة التي وفرتها الجمارك والمكوس والاحتكارات، التي كان بامكانها ان تخلق ظروفا جد مناسبة لتحولات اقتصادية تستفيد منها البلاد لتحقيق حركة انتاجية فعالة.

فالمصادر تشير الى انفاق السلطان لأموال طائلة في افتكاك الاسرى وأغلبهم من غير المغاربة (9)، كما دأب على إرسال هبات مالية سخية لشرفاء الحجاز والشام وعلماء

(1) الزياني، الروضة السليمانية في ملوك الدولة الاسماعلية ومن تقدمها من الدول الاسلامية، مخطوط خ. ع، 1275، صفحة 204.

(2) الضعيف، المصدر السابق، ص. 171.

(3) الناصري، المرجع السابق، ص. 16

(4) الزياني، الروضة السليمانية، مصدر سابق، صحيفة 204.

(5) الزياني، الروضة السليمانية، مصدر سابقن، صحيفة 204

(6) Abdelouahd obeida, **Essai sur l'état et la formation économique et sociale marocaine au XIXèmesiécle**, thèse 3 ème cycle, en sciences économiques, dactylogr. fac. Droit. RABAT. p. 104.

(7) الزياني، الروضة، مصدر سابق، صحيفة 204.

(8) انظر شهادات كل من ابن عثمان في "الاكسير في فكاك الاسير"، و"الغزال في نتيجة الاجتهاد"،

(9) الضعيف، المصدر السابق، ص، 197.

مصر[1]، أما إعاناته للدولة العثمانية - دون ذكر الهدايا- فتشير المصادر إلى أرقام ضخمة من الأموال تلقتها القسطنطينية، إذ بعث في سنة 1784 وحدها أكثر من أربعة ملايين جنيه[2].

زيادة على هذه المبالغ التي خرجت من خزينة السلطان، نجد أن مبالغ أخرى متراكمة حكم عليها بالعقم الاقتصادي بتحويلها الى ذهب مكتنز في خزائن السلطان [3]. وكما سبقت الاشارة كان بإمكان هذه الثروات المالية أن توظف توظيفا إنتاجيا بتطوير وسائل وادوات الانتاج، خاصة وأن الظروف سمحت بالاحتكاك مع حضارة ذات اقتصاد يعرف آنذاك تحولات في مثل هذه الوسائل، وحق للقنصل الفرنسي شينيي ان يستخلص أن «هذه الشعوب قليلة الاهتمام بإنتاجها ونشاطها لكي تحسن أدواته» [4]كما لاحظ المبعوث الانجليزي الكسندر جاردين سنة 1775م، في معرض حديثه عن أوضاع المغرب، المستوى الذي كانت عليه وسائل الانتاج، ولخص ذلك في قوله بأن البلاد تبدو له «في نوع من الطفولة الأزلية، فالمحاريث والحرف والادوات ظلت على حالها» [5]، مضيفا أن رعايا السلطان لم يكونوا في حاجة الى تعليمهم كيفية إنجاز الاشياء في أقل وقت ومكان، وبأقل السواعد والجهد، لأنهم يتوفرون على كثير من الوقت والمكان والسواعد[6].

ويكفي دلالة على عدم اهتمام المخزن باستغلال الانفتاح على التجارة الاوربية استغلالا معقلنا وبشكل تستفيد منه اقتصاديات البلاد، وخاصة الحضرية، أن المعاهدات المبرمة مع القوى الاجنبية قلما ذكرت تجارة المغاربة بالخارج، مما ينم عن أن مثل هذه التجارة كانت شبه منعدمة [7]، ولم يدخل تشجيعها ضمن دائرة الاهتمام. فالحركة التبادلية التي شهدها المغرب لم يفسح فيها المجال للمغاربة للقيام بنشاط تجاري لحسابهم الخاص، وذلك بتسويق منتجاتهم وموادهم المحلية في الاسواق الاوربية، للحصول على تلك الارباح التي كانت تدرها هذه المواد على التجار الاوربيين الذين مكنتهم الامتيازات، من فرض أنفسهم وسطاء بين المغرب وأوربا.

ولعل من بين العوامل التي لم توفر الظروف الملائمة لقيام مثل هذا النشاط إهمال المخزن للاسطول التجاري، باعتباره الوسيلة الضرورية لكل تجارة خارجية رابحة، واكتفاء السلطان بصرف الاهتمام للرسوم الجمركية المستخلصة من التجار الأوربيين دون الانتباه الى

(1) نفسه، ص. 186، ابن حمدون، المرجع السابق، صحيفة 363.

(2) L. Chénier, op , cit, p . 503.

(3) الضعيف، المصدر السابق، ص ص. 217 و218، R. L. diaz, op. cit., p. 169; Grillon; op cit, vol, 2, p

(4) L. Chénier, op, cit, p. 199

(5) J. Caillé, **La petite histoire du Maroc de la mort de Moulay Ismaïl (1727) à (1850)**, Casablanca, Rabat, 1952 , p 98.

(6) J. Caillé , 1952, op. cit, p. 98.

(7) J. Caillé, 1960, op. cit. p, 34.

تطوير المعاملات التجارية لرعاياه [1]، وان كان سيدرك أهمية هذه المسألة في وقت جد متأخر.

يتضح ذلك في نقاط اتفاقية 1780م المبرمة مع إسبانيا، حيث جاء في النقطة الثانية من الجزء الأول «أن رعايانا من تجار تطوان، الذين اعتادوا فيما سبق القيام بتجارة الجلود وغيرها في جبل طارق، قد لاحظوا أن المراكب الانجليزية تنقل هذه الجلود والمواد الأخرى من جبل طارق إلى برشلونة، ويحصلون منها على أرباح كبيرة» [2]، وبناء على ذلك طلب السلطان من الملك الاسباني السماح لتجار تطوان بتصريف بضاعتهم مباشرة في برشلونة، مع توفير مراكب إسبانية للقيام بهذه العملية [3].

وفي سنة 1786م. تقدم السلطان بعرض رسمي للقناصل الاوربيين يعطي الدليل على إدراكه المتأخر لأهمية الاسطول التجاري وتنمية التجارة المغربية بالخارج. فقد أمر قائد طنجة محمد بن عبد المالك باستدعاء القناصل المقيمين بالمدينة وبابلاغهم استعداد السلطان لإعطاء امتيازات الدولة التي تبعث له برياس لقيادة مراكبه وتدريب ملاحيه على الابحار في المحيطات، لأننا «نريد هؤلاء الناس لكي نبحر معهم إلى أمريكا والهند» حسب ما جاء في رسالة سيدي محمد للقائد المذكور [4]، إدراكا منه بأن العالم الجديد وجزر الهند الشرقية هما المنطقتان اللتان كانتا أنذاك محط اهتمام التجار الاوربيين نظرا لغناهما، غير أن القوى الاوربية لم تكن لتستجيب لرغبة السلطان في مساعدته على تحقيق مشروعه الطموح.

لاشك إذن في أن عوامل عديدة تضافرت على عرقلة تطور اقتصاديات الحواضر المغربية، مع ما ترتب عن ذلك من عدم حدوث تفاعل يفرز نشاطا اقتصاديا تجد فيه المدن وفئاتها وطبقاتها، المجال رحبا لقيادة البلاد نحو الحداثة، كما كان الشأن في أغلب البلدان الاوربية التي كانت تتعامل مع المغرب في تلك الفترة.

وهكذا ظلت الهياكل الاقتصادية للمدينة المغربية مشلولة، ويتجلى ذلك في أن الرأسمال التجاري بها بقي محتفظا بخصائصه التقليدية المتمثلة في غياب تنظيم فعال وسوء التقنيات التجارية وثقل العامل الثقافي. إذ نجد ترابطا بين التجارة والعرف والقانون والاخلاق والدين، هذا الترابط الذي يعطي للربح وضعا خاصا يعيق أي سعي لزيادة قيمته [5]. كل ذلك جعل هذا الرأسمال التجاري بالمدن لم يقو على الاحتكاك بالرأسمال التجاري الأوربي، بل نجد عوامل أخرى، اجتماعية وسياسية حكمت على هذا الرأسمال بالعدمية الاقتصادية

(1) J. Donon, op . cit. p . 27.

(2) الاتفاقية في: J. Caillé, 1960; op.ct, pp. 234 -235

(3) Ibid.

(4) R. L. Diaz, "Intentos fracasados de sidi Muhammad b. Abd Allah en la creacion de una marina mercante (1778-1790)" **Miscelànea de estudios Arabes y Hebraicos**, vol xx, fas 1°, 1971, p 59.

(5) A. Obeida, op. cit. , p . 47.

«بحيث أن الأموال المخبأة والمكتنزة تحت التراب في المغرب تفوق تلك التي تروج»(1).

5- أوضاع البادية الاقتصادية: تأثر الفلاحة بالظرف الاقتصادي وعواقبه:

اتضح من خلال بنية المبادلات التي شهدتها الموانيء المغربية في هذا العهد أن أغلب المواد المصدرة كانت فلاحية، نباتية وحيوانية، مما يعني أن البادية المغربية شاركت في العملية بكثافة، وبالتالي ضرورة تأثرها بمعطيات الظرفية العامة.

وتشير المصادر الى غنى كثير من المناطق ووفرة إنتاجها كتامسنا (الشاوية) ودكالة التي يكفي محصولها من الحبوب سنويا لاستهلاك البلاد كلها(2).

وكما كتب القنصل الفرنسي، فان ثروة البلاد من الحبوب وحدها كانت كفيلة بان تكون مصدرا ثابتا للتجارة، ومراكمة الثروات سواء بالنسبة للمخزن أو السكان، شريطة عقلنة ذلك(3).

وبالفعل اندفع الاوربيون الى المغرب لاقتناء منتوجاته الفلاحية، مما أسفر عن ربط اقتصاديات البوادي بالتصدير، بحيث أصبحت القبائل تنقل محاصيلها وحيواناتها نحو الموانيء (4)، ويصور الضعيف مدى هذا الارتباط بقوله: «وأما أهل تامسنا فكانوا يأتون بالدجاج والسمن والغنم للنصاري هدية لأجل ان يكيلوا منهم الزرع، وإذا كان الزرع رقيقا فلا يكيلونه منهم، وان كان أحمر كذلك، حتى كان الرجل الشاوي ينادي للنصراني ياسيدي اشتري (كذا) مني ولا يلتفت إليه»(5).

أما منطقة الشياظمة التي أشتهرت بثروتها الحيوانية أنذاك، فقد ارتبطت بميناء الصويرة الذي ارتفع فيه طلب الاوربيين على الجلود، إلى حد وصل معه التنافس بين التجار درجة منح أسعار للجلود تفوق ثمن الحيوانات نفسها (6)، وبديهي والحالة هذه، أن يهرع مربو الماشية في هذه المنطقة بقطعانهم الى الميناء ليستفيدوا من هذه الاثمان المغرية.

إن النتيجة التي أسفر عنها إلحاق اقتصاديات البوادي بالتصدير، لم تكن مطابقة لتلك التي تنبأت بها الغرفة التجارية لمرسيليا سنة 1767م في مراسلة لها للقنصل شينيي، ومما جاء فيها: «. . . علينا أن نجعل من هذه الاقوام، الذين لم يكونوا في السابق إلا قراصنة، تجارا،

---

(1) L. Chénier, op. cit. p. 220
(2) J. G. Jackson, op. cit, p. 10
(3) L. Chénier, op; cit. p. 472
(4) ابن حمدون، المرجع السابق، صحيفة 235، القادري، المصدر السابق، ص، 97.
(5) الضعيف، المصدر السابق، ص. 176، نفس النص نقله ابن حمدون، المرجع السابق، صحيفة 235.
(6) J. G. Jackson, op. cit. p. 10

لنخرجهم من الخمول والكسل، ونحولهم الى نشيطين ومنتجين، حينذاك سيحرثون أراضيهم التي ستعطي منتوجات وافرة . . . وسيبحثون عن تصريف فائضهم . . . لتعرف التجارة تلك الكثافة التي نرغب فيها»[1] .

إن مثل هذه النتيجة المنطقية تتطلب كون العملية التبادلية حرة، لكي يكون ذلك حافزا على زيادة الانتاج وتحسين أدواته، وهو ما لم يكن الحال أنذاك، إذ أن تدخل المخزن، تارة برفع الرسوم الجمركية أو حظرا التصدير، وتارة أخرى باحتكار المواد والمنتوجات ذات الطلب المرتفع، جعل الفلاحين يهملون الانتاج. وسرعان ما تدهورت العملية التبادلية والانتاجية على حد سواء.

ولتوضيح ذلك، يكفي الاقتصار على إيراد مثال الحبوب، وإن كانت لهذه المادة حساسيتها. فأولى النتائج التي أسفر عنها سماح السلطان بتصديرها هي ارتفاع اسعارها وقلة الكميات الموجودة منها [2]، مما جعله - السلطان- يمنع التصدير مرات عديدة.

لكن على الرغم من حظر إخراج الحبوب، فان اسعارها لم تنخفض، بل استمرت في الارتفاع [3]، ويعزى ذلك الى انعكاسات ارتباط الفلاحة بالعملية التبادلية مع الاوربيين. ذلك أن الفلاحين كانوا يفضلون بيع محاصيلهم لهؤلاء مقابل الاسعار الجيدة التي يمنحونها إياهم[4]، مما جعلهم يخزنون المحاصيل في المطامير إبان الحظر في انتظار فرصة الإذن بتصديرها لاخراجها من جديد إلى الاسواق [5]، مما ساهم في ركود النشاط الفلاحي.

إلا أن أكبر أثر لاخراج كميات هائلة من المواد الفلاحية تمثل في استنزاف مخزون البلاد الغذائي، وانعدام الاحتياطي اللازم لمواجهة الازمات، التي يكفي تأخر سقوط الامطار أو أية كارثة طبيعية لكي تهدد بمضاعفات خطيرة. إذ كانت عادة الفلاحين خزن كميات من الحبوب في مطامير لهذه الغاية، كما أن المخزن كانت له أهرية كبيرة تحفظ فيها هذه المادة المتأتية من اعشار القبائل.

كانت هذه الاحتياطات مفيدة جدا في الحالات الطارئة، لكن بمجرد إفساح المجال للأوربيين بتصديرها، بدأت البلاد تعرف وضعية غذائية مهزوزة، خاصة منذ سنة 1773م التي خصص فيها ميناء فضالة للتصدير المكثف للحبوب، حيث تمت العملية بطريقة وصفها الضعيف بقوله: «كان في ذلك أمر عظيم من العمارة من اليهود والنصارى والمسلمين وهم يجتهدون في اشتراء الزرع، فمن رأى ذلك يفزع»[6] .

---

(1) P. Grillon, 1970, op . cit. , vol. 1. p. 30.

(2) الضعيف، المصدر السابق، ص ص 173 و178 .

(3) J. G. jackson ; op . cit . p . 162.

(4) Ibid

(5) Ibid

(6) الضعيف ، المصدر السابق، ص. 176 .

وابتداء من سنة 1775م، عرف المغرب أوضاعا اقتصادية واجتماعية متأزمة، وأصبحت بوادر التذمر مقلقة مع حالة الأزمة، إذ «الواقع حاليا هو أن القمح أساس العيش ومعيار كل القيم، لم يتوفر بكثرة في الموسم المنصرم، كما أن البلاد وجدت نفسها محرومة منه بفعل التصدير المدمر الذي حدث في السنوات الفارطة» كما شهد بذلك شينيي في 15 شتنبر 1775م [1]. وانضافت لذلك الكوارث الطبيعية ليشهد المغرب خلال سنوات 1776م – 1783م أزمة غذائية خانقة [2]، اختفت خلالها المواد الاساسية التي كانت في السنوات القليلة السابقة موضوع تجارة مزدهرة مع أوربا. خلال هذه السنوات توالت موجات الجراد والقحط لتزيد من حدة الأزمة الغذائية، «. . . وعظمت المجاعة . . . إلى أن أكل الناس الميتة والدم والخنزير والآدمي»[3]، مع ما رافق ذلك من كوارث ديموغرافية، إذ هلك «أكثر الخلق من الجوع»[4].

كان من الطبيعي أن مثل هذه الأوضاع المتردية كفيلة بخلق الاضطراب في البوادي، مما انعكس سلبا على الانشطة الانتاجية بها، فقد اندفعت القبائل الى النهب، وتلتقي تقارير شينيي مع ما أورده الضعيف عن حالة انعدام الأمن في الطرقات بسبب المجاعة[5].

ومن الوقائع ذات الدلالة في هذا الصدد أن المناطق التي كانت غنية بمواردها الفلاحية وشهدت مخزوناتها ذلك التصدير الكثيف هي التي كانت أوضاعها الامنية والغذائية جد متدهورة. وأسطع مثال على ذلك منطقة الشاوية التي عرفت فوضى شاملة، حتى إن «كل ما جاز عليهم أكلوه ونهبوه، حتى إن السلطان برَّح (كذا) أن كل من جاز على الشاوية فلا يلوم إلا نفسه» [6].

كان مستحيلا إذن أن تبقى الخزينة تتوصل بإيراداتها الهامة. فالتجارة التصديرية تضررت، ناهيك عن استحالة دفع القبائل الزكوات والاعشار، مما يفسر تشديد المخزن للضرائب والغرمات على القبائل [7]، الشيء الذي زاد من حدة الاضطراب.

أدت كل هذه التطورات إلى نتيجة اقتصادية أخرى لها دلالتها، وهي اعتماد البلاد على الخارج لضمان غذائها. ورغم بعض التدابير التي اتخذها السلطان للتخفيف من وطاة الأزمة الغذائية، بنقل مخزون بعض المناطق إلى جهات أخرى أكثر تضررا [8]، وتشجيع قبيلة بني

---

(1) P. Grillon, op . cit. vol . 1, p. 363.

(2) الزياني، البستان الظريف، مصدر سابق، صحيفة 144،

(3) الزياني، البستان، مصدر سابق، ص. 144، الناصري، المرجع السابق، ص. 49

(4) الزياني، نفسه.

(5) الضعيف، المصدر السابق، . 182، P. Grillon, op. cit, vol . 2 , p 752 et s.

(6) نفسه.

(7) P. Grillon , op . cit, vol. 1. p . 548.

(8) الضعيف، المصدر السابق، ص. 182

أحسن بالغرب على زراعة جزء من أراضيها [1]، فان حجم الضائقة لم تترك أمام المخزن لانقاذ الوضع إلا استيراد الغذاء. هكذا أعلن السلطان عن إعفاء كل من يجلب القمح والمواد الغذائية الأخرى من الرسوم[2].

بالفعل «كان النصارى يأتون بالقمح الصويني وبالزيت والتين والزبيب والخرنوب ويبيعون ذلك للمسلمين» [3]، كما أن السلطان أعطى «الاموال للتجار ليجلبوا الاقوات من بلاد الروم لبلاد المسلمين في البحر» [4].

لم يقتصر استيراد المواد الغذائية على أوربا، فقد تلقى المغرب شحنات مهمة من القمح وغيره من ليبيا طوال هذه السنوات العجاف[5].

لم تقف تبعية السوق المغربية عند هذا الحد، وفي زمن الازمات فقط، بل نجح الاوربيون في استغلال فترة الانفتاح لخلق حاجات استهلاكية جديدة لدى المغاربة؛ فقد أدخلوا مواد جديدة في هذه الفترة، لتجد بسرعة سوقا نافدة وطلبًا متزايدا، محققين بذلك نتيجة مهمة على الصعيد التجاري، وهي تغيير جانب من الواقع الاجتماعي الاقتصادي، المتمثل في ضآلة حاجات المغاربة في بداية عهد سيدي محمد، كما أشار الى ذلك القنصل الفرنسي أعلاه.

من هذه المواد التي أصبح المغاربة، من أكبر المستهلكين لها، بعد أن كانت مجهولة لديهم قبل هذه الفترة، نجد الشاي الذي أدخله الانجليز والهولنديون في سبعينات القرن الثامن عشر. وتزخر أدبيات الفترة باشارات مهمة بصدده، إذ يقول أحمد بن محمد الفاسي (1753-1799)م في رحلته التي ضمنها مشاهداته في المشرق، أن أهل المشرق مولعون بشرب القهوة، «بخلاف مغربنا في هذه الأوان، فإنه عمت به البلوى أو كادت أن تعم بشرب أتاي، وهو بأغلى ثمن في الغالب، وقد جعل الناس كلهم يتكلفونه ولا يخلو مجلس منه . . . وفيه من السرف ما لا يخفى»[6]، بل انبرى العربي المساري لمدح هذه المادة بأبيات طريفة:

لله شاي حسن نافع — يجتلب الأنس وينفي الترح
وتاي فيه ذهب ذائب — يفشي سروراً لمزيد الفرح
يارب وارزق من أتانا به — ما يتمنى يا جزيل المنح [7]

---

(1) Grillon, op. cit. vol. 2, p. 880.

(2) Ibid, vol. 1, p. 409.

(3) الضعيف، المصدر السابق، ص، 182.

(4) الزياني، البستان، مصدر سابق، ص، 114.

(5) عبد الهادي التازي، أمير مغربي في طرابلس (1143هـ — 1731م) أوليبيا من خلال رحلة الوزير الأسحاقي، المحمدية، دون تاريخ، ص. 20.

(6) عن محمد الاخضر، الحياة الادبية في المغرب على عهد الدولة العلوية (1664 — 1894)م البيضاء، 1977م، ص. 329.

(7) عن نفس المرجع، ص. 380.

إلى جانب الشاي، أدخل الاوربيون مادة البن [1]التي وجدت بدورها سوقا رائجة [2]وان لم تصل الى مكانة الشاي، كما زودوا البلاد بكميات كبيرة من السكر.

بالاضافة إلى هذه المواد ذات الاقبال والاستهلاك الواسعين، أدمج الاوربيون الفئات العليا من المجتمع في أذواقهم وخاصة في مجال الاستهلاك الترفي [3]، ويتضح ذلك في أن جزءا كبيرا من الواردات في أواخر القرن الثامن عشر، وفي بداية القرن التاسع عشر كذلك، يتمثل في الكماليات، من قهوة وشاي وشكلاط ورخام وموبر وغير ذلك [4].

ومما يؤكد نجاح الاوربيين في ربط الاقتصاد المغربي بتجارتهم فضلا عما سبق، تشبثت عدة مناطق بالتبادل معهم لقيام اقتصادياتها على ذلك. وتشير المصادر إلى المتاعب التي واجهت المولى سليمان في بداية عهده من طرف زعماء قبائل السهول الغربية التي كانت لها تقاليد التجار مع الاجانب [5]، حيث لم يتردد العديد منهم -مدعومين من قبل الأعيان والوسطاء- في إعلان العصيان وشق عصا الطاعة[6].

من هنا ندرك حجم وعمق التأثير الذي تركته التجارة الاوربية على اقتصاديات البلاد. وتجد هذه الوضعية تعبيرها على الخريطة الجيو اقتصادية للمغرب آنذاك، إذ تحول مركز الثقل التجاري التقليدي من الجنوب والشرق نحو الساحل الغربي [7]، مما أسفر عن تغيير المعادلة الاقتصادية بأجملها، وبالتالي إفراز فوارق جديدة بين المناطق المختلفة للبلاد، بحيث استفادت بعض الجهات من الظرفية الاقتصادية الجديدة، وإن كان ذلك مؤقتا، بينما تضررت جهات أخرى كانت فيما سبق مزدهرة، ولعبت أدوارا طلائعية في التاريخ الاقتصادي للبلاد[8].

موجز القول أن رهان سيدي محمد بن عبد الله، على فتح أبواب المغرب أمام التجارة الأوربية، استهدف إيجاد حلول لمشاكل الخزينة، دون أن يرتكز على مخطط يرمي الى تطوير الاقتصاد المحلي. وعلى الرغم من أن التجارة الخارجية ظلت مراقبة بصرامة من طرف المخزن، فإن تأثيراتها على بنيات البلاد الاقتصادية لم يكن بإمكانه الحيلولة دون حدوثها والافلات بنفسه من مضاعفاتها.

---

(1) انظر قصيدة في مدح القهوة في نفس المرجع السابق، ص. 380

(2) انظر كميات الشاي والقهوة التي تلقتها الصويرة في: J. G. jackson, op, cit, pp . 240-248

(3) Ibid ., pp . 240-252.

(4) كناش مستفادات مرسى طنجة، مخطوط خ، ح. رقم 3.

(5) الضعيف، المصدر السابق، ص ص. 253 و267 و268 و274 و275.

(6) الزياني، الروضة السليمانية، مصدر سابق، ص. 170.

(7) A. Obeida, op . cit . p . 167

(8) I bid